

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٨

في شأن تحديد الاعتمادات الإجمالية لاستخدامات

صندوق الطوارئ للسنة المالية ١٩٧٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء صندوق الطوارئ ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ بربط موازنة صندوق الطوارئ

للسنة المالية ١٩٧٨ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتمد تخصيص الاعتمادات الإجمالية لاستخدامات صندوق الطوارئ
للسنة المالية ١٩٧٨ وفقاً لما يلي :

جيه

٨٤٢,٤٨٠,٠٠٠

(أ) الدفاع والتزامات التسليح

(ب) أعباء التهجير والأمن الداخلي

واعتمادات أخرى

٧٨,٣٩٤,٠٠٠

٩٢٠,٨٧٤,٠٠٠

الإجمالي

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ربيع الآخر سنة ١٣٩٨ (١٤ مارس سنة ١٩٧٨)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٨

بتخصيص الأراضي اللازمة لإنشاء مدينة السادات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٩ بإجازة تحديد مناطق صناعية

في المدن ومجاوراتها ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة

ملكية خاصة والتصرف فيها ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي

والأجنبي والمناطق الحرة ؛

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتميم ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

ونساء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

(المادة الثانية)

يتم تميم المدينة الجديدة المنصوص عليها في المادة السابقة تحت
إشراف وزارة الإسكان والتميم، بالتنسيق مع مختلف الأجهزة المختصة،
وذلك في إطار التخطيط المقرر للمدينة وفقاً لأولويات تنفيذ المشروعات.

(المادة الثالثة)

على الوزراء كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ربيع الآخر سنة ١٣٩٨ (١١ مارس سنة ١٩٧٨)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٨

بالعفو عن باقي العقوبة المحكوم بها على المواطن أحمد عبد الخيد رشوان
في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٦٩ أمن دولة عسكرية عليا

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات والقوانين
المعدلة له ؛وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية
والقوانين المعدلة له ؛وعلى ما عرضه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية والإنتاج
الحربي ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعنى عن باقي العقوبة المحكوم بها على المواطن أحمد عبد الحميد رشوان
في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٦٩ أمن دولة عسكرية عليا وكذلك عن كافة
العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم المشار إليه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ربيع الآخر سنة ١٣٩٨ (١٤ مارس سنة ١٩٧٨)

أنور السادات

قرر :

(المادة الأولى)

تخصص الأراضي المملوكة للدولة الواقعة في المسافة بين الكيلومتر ٨٤ (أربعة ومائتين) والكيلومتر ١١٠ (مائة وعشرة) من القاهرة على طريق القاهرة/ الاسكندرية الصحراوى ، لإنشاء مدينة جديدة تسمى " مدينة السادات " ، وذلك على الوجه الآتى :

- (أ) المدينة محددة بالمربع الموضح بالرسم المرافق لهذا القرار وطول كل ضلع من أضلاعه ٢٥ (خمسة وعشرون) كيلومترا .
- (ب) تبدأ المدينة عند التقاء طريق الخطاطبة مع طريق القاهرة/ الاسكندرية الصحراوى ويعمق قدره ٢٠ (عشرون) كيلومترا يمين الطريق و ٥ (خمسة) كيلومترا على يسار الطريق .
- (ج) تنتهى المدينة عند الكيلومتر ١١٠ (مائة وعشرة) حيث تكون المسافة على يمين الطريق ١٩ (تسعة عشر) كيلومترا وعلى يسار الطريق ٦ (ستة) كيلومترا .

(المادة الثانية)

يتم تعمير المدينة الجديدة المنصوص عليها في المادة السابقة تحت إشراف وزارة الإسكان والتعمير ، بالتنسيق مع مختلف الأجهزة المختصة وذلك في إطار التخطيط المقرر للمدينة ووفقا لأولويات تنفيذ المشروعات .

(المادة الثالثة)

على الوزراء كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٧ ربيع الآخرة ١٣٩٨ (١٦ مارس سنة ١٩٧٨)
أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٨

بشأن الهيئة العامة لواصلات السلكية واللاسلكية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر وتعديلاته ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يجوز للهيئة العامة لواصلات السلكية واللاسلكية إنشاء شركات مساهمة بمفردها أو مع شريك أو شركاء آخرين بعد موافقة الوزير المختص ويجوز تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٧ ربيع الآخرة ١٣٩٨ (١٦ مارس سنة ١٩٧٨)
أنور السادات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨

بشأن تعديل المادة الرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد التوزيع النقدي من الأرباح على العاملين بشركات القطاع العام

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد التوزيع النقدي من الأرباح على العاملين بشركات القطاع العام ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧١ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه النص الآتى :

يكون توزيع نسبة ١٠ ٪ من الأرباح المشار إليها في الفقرة (هـ) من المادة الثانية من هذا القرار على الوجه التالى :

(١) توزع حصة النسبة المشار إليها على العاملين في الشركة على

أساس ماتم صرفه في السنة المالية ١٩٧٥ مع زيادة أو خفض

ما يصرف للعامل من حصة نقدية في كل سنة تالية بنفس نسبة

الزيادة أو الانخفاض في حصة الأرباح المخصصة لتوزيع النقدي

على العاملين بالشركة عما كانت عليه في سنة ١٩٧٥ وبحيث

لا يتجاوز نصيب العامل ٧٥ جنيا .